الاندماج المغاربي بين الاتفاقيات المشتركة والواقع الاقتصادي

د. نبيل دريس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة ـ 2.

ملخص:

يعتبر موضوع الاندماج المغاربي من الأهمية بما كان من حيث المؤسسات التي تم انشائها في اطار الاتفاقيات المبرمة ومن خلالها تدفع الدول المغاربية قدما نحو الاندماج الاقتصادي والاجتماعي كتدبير لتنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والإعلامية.

كذلك توحيد السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات والنظم الجمركية فيما بينها والعمل على تحقيق سياسات التجانس بين الدول الأعضاء في مجالات مختلفة لصالح الاندماج انطلاقا من الأهداف المنشودة، في ظل العوائق التي تقف أمام الاندماج وأهمها العامل السياسي الذي أضحى السبب الرئيسي في نجاح أو فشل أي تجربة وحدوية.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المغاربي، سياسات التعاون، معوقات الاندماج.

Abstract

It is the subject of Maghreb integration of the importance of which was based on the institutions that were created in the framework of agreements and through the Maghreb countries to advance towards economic and social integration as a measure to develop and broaden and strengthen the economic, social , scientific, cultural and media , as well as the unification of the economic, financial and monetary laws and customs systems and work together harmonization of policies between member countries in various fields for the benefit of the merger of the desired objectives , in the light of obstacles to mergers, the most important political factor , which has become the main reason for the success or failure of any single experience.

Keywords: integration of the Maghreb, union agreements, cooperation policies, obstacles to integration

مقدمة

يمثل الاندماج المغاربي الهدف الاستراتيجي بالنسبة لقادة دول منطقة المغرب العربي، بإعتباره يعد خيارا سياسيا عقلانيا وضرورة تاريخية لإنطلاقة حضارية، بجميع أبعادها السياسية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لشعوب المنطقة، في ظل نظام دولي يتميز بعلاقات القوة الصلبة والناعمة وسياسة الهيمنة على الشعوب والأمم المجزأة والضعيفة، ولقد دفعت هذه التحديات المتعددة والمتنوعة التي واجهتها دول المغرب العربي في علاقتها البينية وفي علاقاتها الخارجية بقادتها إلى البحث عن صيغ عملية جديدة تمكنها من امتصاص ظاهرة النزاع فيما بينها، من جهة، ومواجهة التحديات الخارجية، من جهة أخرى.

وعليه تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية تحليل تلك الاتفاقيات التي تم إنشاءها في إطار الإندماج بين هذه الدول والتي تعد كتدبير للتنمية وتدعيم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل على توحيد السياسة المشتركة والتشريعات والنظم فيما بينها، والعمل على تحقيق سياسات التجانس في مجالات الزراعة والصناعة والمواصلات لصالح تفعيل مساعي ألاندماج، انطلاقا من الأهداف المنشودة، ومحاولة مقاربة الاتفاقيات المبرمة مع الواقع المغاربي.

وتتطلب معالجة هذا الموضوع طرح الاشكالية التالية، المتمثلة في السؤال التالي:

ما هي الاتفاقيات المؤسسة لاندماج دول ألمغرب العربي وما فاعليتها في الواقع خاصة الاقتصادي، وماهي العقبات التي تواجه هذا الاندماج ؟

وللاجابة تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة محاور، يتضمن الاول خطوات تحقيق الاندماج لدى دول المغرب العربي، والثاني **يتناول** سياسات الانظمة، أما المحور الثالث من الدراسة فخصصناه لمعوقات هذا الاندماج .

المحور الأول: خطوات تحقيق اندماج دول المغرب العربي

يستلزم الاندماج لدى الدول توفر الظروف المناسبة، واستخدام التدرج والمرحلية وفق برامج زمنية محددة، وفيما يلي خطوات تحقيقه وأثر كل خطوة من هذه الخطوات في المساهمة في قيام التقارب وفق الاتفاقيات المبرمة بين دول المغرب العربي.

أولا: إقامة منطقة التبادل الحر،

تطبيقا لسياسات وإستراتيجية قادة هذه الدول الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مندمجة متمثلة في إقامة منطقة للتبادل ألحر، عمدت هذه الدول الى ابرام إتفاقية في هذا الشأن، مع احتفاظ كل منها بتعريفتها الجمركية ونظامها الجمركي، بالنسبة للدول الأخرى، التي لم تدخل طرفا في الإتفاق[1].

وتعتبر المشكلة الرئيسة التي تنجم عن إلغاء التسعيرات الجمركية على منتجات المنطقة أنها قد تترتب عليها خسائر مالية لبعض الدول الأعضاء في الإندماج، لذلك يكون من الضروري الإتفاق على تحمل الخسائر المحتملة لأي من الدول الأعضاء.

فالدول المغاربية عليها المزيد من بذل الجهود للمساهمة في هذا الفضاء بتنفيذ الاتفاقيات، ودراسة إجراءات جديدة بهدف إرساء منطقة للتبادل ألحر وإعلان الدول المغاربية عن توجهات اقتصادية جديدة حرة، تتميز بالمبادرة الحرة وبإقتصاد السوق، إلا أنها غير كافية، بل يجب اتخاذ الإجراءات المدعمة لتلك ألاختيارات، وعلى الإدارة أن تساعد على تطبيق هذه الاختيارات، وعلى المستثمرين أن ينشطوا خارج الحدود المغاربية لإكتساح الأسواق الجديدة.

والواقع، أن فكرة بعث منطقة للتبادل الحر تفرضها التحولات الإقتصادية العالمية، وفي ندوة برشلونة المنعقدة في أواخر شهر نوفمبر سنة 1995[2]، تم الإتفاق على إنشاء منطقة التبادل الحر، الا أن ذلك لم يتم الى يومنا هذا، ويرجع ذلك الى الاختلافات البينية في طبيعة الانظمة الاقتصادية للدول، سواءا من الناحية القانونية والإجراءات اللازمة لتنظيم التجارة بين الدول، زيادة على الاختلاف الواضح بين طبيعة القرار السياسي لهذه الدول والذي مرده دائما النزعة القطرية، كلها عوامل تؤثر بشكل او بآخر على تجسيد القرار الذي يقضي بإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الدول المغاربية.

ثانيا: إقامة الوحدة الجمركية

في إطار عملية الاندماج ألمغاربي تعمل دوله على تنسيق الأنظمة الجمركية فيما بينها، وكذلك توحيد التعريفات الجمركية، وغيرها من الرسوم المتعلقة بها تجاه الدول ألأخرى، وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة المالية المتفرعة عن لجنة المغرب العربي المجتمعة بمدينة الرباط، يومي14 و9/15/ 1988 تقدمت بتوصية في مجال تنسيق السياسات الجمركية، تقترح فيها على المدى القصير تعميم الأحكام الجمركية الواردة في الاتفاقات المبرمة على الصعيد الثنائي فيما بينها، والتي تتلاءم أكثر مع وحدة أقطار المغرب العربي[3]، بغرض تسهيل كل من تنقل السلع والبضائع والاشخاص بين دوله، تجاوزا للاجراءات الجمركية المختلفة والمعقدة التي تفرضها هذه الدول فيما بينها، والتي تتناقض مع ما تنص عليه الاتفاقيات الثنائية والجماعية، كالرسوم التي فرضتها تونس على المواطنين الجزائريين المتجهين لتونس الشقيقة، الأمر الذي يمس بحرية التنقل الواردة في الاتفاقيات المغاربية، والذي أثار استياءا كبيرا لدى المواطن المغاربي.

لقد اتفقت الدول المغاربية على إقامة إتحاد جمركي بينها، وذلك بصفة تدريجية [4]، والهدف هو إقامة الوحدة الجمركية مع توحيد التعريفة الجمركية في كل الدول الأعضاء، وتنفيذا لقرار مجلس الرئاسة المتعلق بإعتماد مبادئ وقواعد قيام مثل هذه الوحدة الجمركية، تضمنت الاتفاقية التجارية والتعريفية جملة من المسائل، منها ما يتعلق بحركة البضائع، كذلك ما يتعلق بالتنسيق التجاري، وبالتسوية المالية الخاصة بالمبادلات التجارية، وكذا التدابير الوقائية التي يمكن أن تتخذها الدولة المتعاقدة المتضررة [5].

نصت المادة الثانية من الاتفاقية التجارية والتعريفية على إعفاء البضائع ذات المصدر المغاربي المتبادلة فيما بين دوله من الرسوم الجمركية والضرائب، عدا الرسوم والضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي[6]، وفي مجال التنسيق التجاري تحث الاتفاقية الأطراف المتعاقدة على ترويج المعلومات والمعطيات الاقتصادية والتجارية فيما بينها، وتشجيع الاتصالات بين المؤسسات القائمة من غرف تجارية ومنظمات التجارة الخارجية، وغيرها، بهدف الإنتاج وتسويق المنتوجات والمشاريع المغاربية

المشتركة، وذلك عن طريق تنظيم الانشطة المشتركة خاصة في المناطق الحدودية، سواء في اطار ثنائي وجماعي كالمعارض التجارية الخاصة بالصناعات التقليدية كصناعة الزربية والفخار والحلفاء وغيرها على المناطق الشرقية مع تونس وكذلك مع المغرب، باعتبار ان الاختلاف بين الدول يعد رافدا للتعاون والتطوير الصناعي الحرفي .

وفيما يخص تسوية المعاملات المالية والخاصة بالمبادلات التجارية البينية فإنها تتم حسب قوانين الصرف المعمول بها في كل قطر، لأحكام اتفاقيات الصرف الجماعية أو الثنائية المبرمة في هذا المجال، ولزيادة حجم التبادل التجاري أجازت الاتفاقية تطبيق نظام المقايضة[7]، أما النزاعات التي تثار بشأن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية، فإنها تعرض على اللجنة الوزارية المتخصصة، وفي حالة عدم توصلها إلى حل مرضي للأطراف المتعاقدة، تحال على الهيئة القضائية المغاربية[8]، الا ان هذه النصوص والاجراءات القانونية تبقى حبيسة الاتفاقيات، ولم ترق لتطبيقها في الواقع.

أما مهمة الإشراف على تنفيذ بنود الاتفاقية، فقد أوكلت إلى لجنة المتابعة التي يدخل اختصاصها في كل المجالات الخاصة بالتداول التجاري، وإعداد التقارير ورفعها إلى اللجنة الوزارية المتخصصة للفصل فيها[9]، من خلال اجتماعات اللجنة الوزارية المكلفة بالاقتصاد والمالية التابعة للاتحاد، والتي اهتمت هذه الأخيرة بموضوع توحيد الأنظمة الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية، وغيرها، من الرسوم للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى، وعلى مستوى الخبراء قامت بدراسة مقارنة للتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى وذلك تمهيدا لتوحيدها [10].

وقد تم الاتفاق على إنشاء مجلس لدول المنطقة للجمارك، يتألف من المديرين العامين لهذا القطاع بهدف الوصول إلى نظام جمركي موحد[11]، وهذا يحتم على الدول توحيد أنظمتها، والحوار المستمر في إطار الاتحاد.

ثالثا: إنشاء سوقا لدول المغرب العربي.

تتطلب الضرورات الداخلية والخارجية من منطقة المغرب العربي الإندماج الذي بدوره يستوجب إحداث الوسائل الملائمة لتجسيده، ففي ظل السوق تلغى القيود على تحركات الأشخاص ورؤوس الأموال، والرسوم والحوافز الجمركية بمختلف أشكالها بين الدول الأعضاء.

وبذلك تصبح هذه الاسواق سوقا واحدة ومستقرة، بقدر الإمكان، ويستوجب بانتهاج سياسة زراعية مشتركة، بما تمثله هذه الأخيرة من أهمية إستراتيجية في إطار الإندماج المغاربي، وفي هذا المجال ورد في معاهدة التأسيس ضرورة تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والإجتماعية للدول الأعضاء.

لكن ما يمكن ملاحظته أن المعاهدة لم تتداول السياسة الزراعية المشتركة، ولو في مادة واحدة، الدليل على ذلك ان ان التعاون لا زال ضعيفا ويقتصر على وقت الكوارث ووقت الجراد والاوبئة والامراض الفتاكة، حيث اكتفت بذكرها ضمن سرد المجالات التي ستشملها التنمية الاقتصادية، وهذا ما يفسر أن المجال الزراعي والأمن الغذائي من بين اهتمامات الإتحاد.

1 / لجنة الأمن الغذائي: قرر مجلس رئاسة الإتحاد إنشاء اللجنة الوزارية المتخصصة للأمن الغذائي[12]، وقد أستخدم هذا المجلس عبارة الأمن الغذائي لتسمية هذه اللجنة، دلالة على ضخامة المشكلة وعمقها، وفي دورته العادية الثانية أعتمد الوثيقة التوجيهية لبعث السوق الفلاحية المشتركة [13]، لكن التعاون في ميدان الامن الغذائي مازال بعيد المنال بين دول المنطقة.

2 / الهيئة المهنية المغاربية للحبوب والبقول الجافة: بموجب قرار مجلس رئاسة الإتحاد في الدورة العادية الثانية بالجزائر، أنشئت هذه الهيئة التي تتميز بالطابع الاستشاري، والتي من مهامها التدخل في رفع إنتاج الحبوب والبقول الجافة، كما تتولى الهيئة أيضا تبادل المعلومات حول التقنيات العلمية للإستيراد، وذلك بهدف الوصول إلى سياسة موحدة في هذا المجال [14].

3/ الهيئة المغاربية للإرشاد والتكوين الفلاحي: تكمن مهمة هذه الهيئة في تنسيق الأبحاث وبرامج التكوين الفلاحي ووضع الأطر الملائمة للتنسيق والتشاور في الميدان الفلاحي، والعمل على إحداث بنك معطيات يسمح بدراسة إمكانية إنشاء مجلة مشتركة متخصصة، وتتولى الهيئة أيضا مهام إقامة مشاريع البحث المشتركة، والعمل على تبادل الأساتذة والطلبة[15]، بهدف تبادل الخبرات والكفاءات المغاربية بين الدول، في إطار اتفاقيات بين الوزارات والجامعات، المراكز المتخصصة في كافة المجالات، الشيء الذي سيسمح بالتعاون المباشر وتطوير القدرات لدى المختصين والمكونين والطلبة في الدول المغاربية، من خلال الاطلاع على البرامج والخطط العلمية والبيداغوجية المعارف الأخرى التي تميز باقي الأقطار، وبالتالي الإثراء والتنوع الثقافي والعلمي، مما سيساعد حتما في بلورة أنظمة مشتركة ومتنوعة يستفيد منها المختصين والباحثين والمهتمين في هذا الإطار.

أ- الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية: تهدف هذه الاتفاقية إلى تنمية تسويق المنتجات الفلاحية، ذات المنشأ والمصدر المحليين، بين الأقطار المغاربية، تمهيدا لتكوين سوق فلاحية مشتركة، رغم أن هذه الاتفاقية يمكن أن تحقق فائدة مؤكدة لتنمية وترويج السوق بالمنتجات المغاربية، التي سيكون لها وقع كبير على تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء، إلا أنها لم تقم بأية دور، ويرجع ذلك إلى التأخر في التصديق عليها من طرف الدول الأعضاء، ويرجع هذا التأخر الى عدة عوامل أهمها، ان من بين الدول المغاربية التي تحتل مكانة هامة في الإنتاج الفلاحي وتحتل مراتب هامة عالميا

في هذا الاطار كالنموذج المغربي، وبالمقابل دول ضعيفة في هذا الاطار، مما جعل الدول المنتجة فلاحيا ترى نفسها ليست بحاجة الى اتفاقية تعاون بينها وبين الدول الأخرى .

ب- الاتفاقية الخاصة بالحجز الزراعي: تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال لحماية المحاصيل الزراعية والثروات النباتية والغابية وتسرب الآفات الضارة بمختلف أشكالها، وهي بمثابة إطار عام للتعاون في مجال الحجز الزراعي بين الأقطار المغاربية من أجل بناء الفضاء المغاربي بما يرعى خاصيات كل بلد[16].

المحور الثاني: السياسات المغاربية.

أولا: حرية انتقال المواطنين المغاربة، والسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

1 / اتفاقية حرية انتقال المواطنين المغاربة بين الدول المغاربية : تعي شعوب المغرب العربي بعمق ووعي ما يجمع بينها عبر تاريخها الطويل، من قواسم كثيرة ومشتركة، تميزها على الصعيدين الطبيعي والبشري، كما أنها مقتنعة بأن الاندماج التنموي هو السبيل الوحيد لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستديم على مستوى المنطقة.

بيد أن تقدم مشروع الاندماج لا يسير بالنسق المرجو، حيث لا يزال يصطدم بعدة عراقيل لا بد من تذليلها، لتيسير ظهور كتلة مغاربية فاعلة، يكون فيها خلاص المنطقة التي تواجه نظاما دوليا يتميز بقيام التجمعات الكبيرة، كالاتحاد الأوروبي، المنتدى الاقتصادي العالمي، آسيا للتعاون الاقتصادي ... **باعتبار انتقال المواطنين والسلع بين دول اتحاد المغرب العربي من الركائز الأساسية لتحقيق أي مجهود إنمائي مشترك ولبعث فضاء اقتصادي متكامل، توظف فيه كل الطاقات البشرية والمالية المغاربية، وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقية، خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور بين دوله بهدف ضمان حرية تنقل الأشخاص، وتنظيم عمليات عبور البضائع ووحدات النقل بين دوله.**

والواقع، أن الشعوب المغاربية تتطلع إلى آفاق أكثر، بحيث يجب معاملتها معاملة أفضل، وليس فقط بتقديم بعض الإعفاءات، وإنما مسائل أخرى تنظيمية يجب أن تسود المراكز الخاصة بالعبور، وتحسيس المواطنين بوجود وحدة مغاربية، وذلك من خلال بطاقة التعريف المغاربية وجواز السفر، والاعتناء برعايا الدول المغاربية في المراكز الحدودية ومعاملتهم معاملة خاصة، وكذلك العمل على توثيق الروابط الاجتماعية بين أبناء المنطقة.

ولهذا، فإن أهمية توفر وسائل النقل والمواصلات لا تظهر فحسب في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول المغاربية، بل أيضا تعزز الروابط الاجتماعية والثقافية والسياسية بينها، ولهذه الأسباب بات من الضروري إدخال النقل ضمن إطار السياسة العامة المشتركة لبناء الفضاء المغاربي.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه لن يتحقق التوازن الإنمائي المغاربي إلا إذا تم تحرير انتقال الأشخاص والأموال بين كافة الدول المغاربية، وبالرغم من الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي أبرمت في هذا الإطار والمتعلقة بالموارد البشرية متنوعة ومتكاملة، إلا أن تنقل الأشخاص بين بلدان الاتحاد مازال ضعيفا وشهد تطورا مشهودا، فإن انسياب الأموال داخل هذا الفضاء لم يصل إلى الدرجة التي يصبوا إليها الجميع وذلك بالرغم من المحاولات والمجهود القيم الذي تبذله البلدان المغاربية ذاتها على المستوى الثنائي، ومن خلال ما تم اتخاذه من إجراءات وتشريعات على مستوى اتحاد المغرب العربي[17]، ويرجع السبب في ذلك الى الاختلافات البينية بين الأنظمة المغاربية من جهة، والمصالح الأجنبية في المنطقة والتي تسعى دائما الى خلق بؤر للتوتر بين الدول .

2 /اتفاقية حرية انتقال الخدمات بين الدول المغاربية. تتجلى أهمية حرية انتقال الخدمات بين الأقطار المغاربية باعتبارها هدفا في بناء الاندماج المغاربي، والتي تعبر عن واقع جديد، يرتكز على عدم التمييز بين رعايا البلدان المغاربية، فقد نصت المادة الثانية من فقرتها الأولى والرابعة من الاتفاقية على تشجيع وضمان الاستثمار بين دوله، على أن تتعهد بإصدار الموافقات والتراخيص لقيام المشروع واستيراد المعدات والموارد اللازمة له، مع عدم تحمل الاستثمار أكثر مما يتحمله، عن طريق تسهيلات ممنوحة للمواطن المغربي اثناء التنقل بين النقاط الجمركية وعدم تعطيله، فيما يتعلق بالخدمات، وتحديد الاجراءات المرنة التي تلائم المواطن كتنقل العمال المختصين في البناء والطلاء وخدمات العتاد الفلاحي والغرس والزرع، وخدمات ضرورية يحتاجها المواطن في يومياته، بين الدول المغاربية مما يشكل تعاون ويعطي فرصة للعمل وبالتالي نقل مهن وخبرات وطرق جديدة للمهن والحرف الى اقليم دولة مغاربية أخرى.

كما أن الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين الدول في أحد موادها على أن الأجور التي يتقاضاها المقيم بدول متعاقدة مقابل عمله يخضع للضريبة بالبلد المقيم فيه ما لم تقع ممارسة العمل بإحدى الدول المتعاقدة الأخرى، لأنها في هذه الحالة تخضع للدولة الممارس فيها العمل [18].

وفي الوقت الحاضر وفي ظل السياسات الحالية النقدية التي ستنتهجها، والتي تنحصر في فرض نظام التراخيص لانتقال الخدمات بأشكالها المختلفة في المنطقة، كل ذلك يجعل الاتفاقيات المختلفة

والمتعلقة بحرية انتقال الخدمات فيما بين دولها بحاجة إلى توحيد تشريعاتها الوطنية حتى تتزامن مع التطورات الاقتصادية والسياسية.

3/ اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال. إن نجاح أي سوق مشتركة متوقفة على حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، لذا من الضروري توحيد سياسة الدول المغاربية في هذه المسألة، لأن انتقال رؤوس الأموال يدخل في إطار السياسة الاستثمارية في جميع القطاعات، حسب احتياجات هذه الدول ونخص بالذكر القطاع الخاص لإرتباطه بالتوجه الحالي للدول المغاربية، وبفضل الاصلاحات الاقتصادية التي تعرفها أنظمتها الاقتصادية تم إبرام اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار فيها[19].

وقصد الوصول إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة، اتفقت دول الاتحاد المغاربي على أن تسعى إلى توحيد أنظمتها المتعلقة بالاستثمار، والعمل على توسيع نطاق عمل لجنة المغرب العربي للتأمين وإعادة التأمين، سعيا لتحديد سياسة مشتركة في هذا الجانب، وإحداث مؤسسة مشتركة لإعادة التأمين والعمل على توسيع نطاق المؤسسات القائمة[20]، ولإنجاح عملية الاندماج، تم إحداث "مصرف مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية"، وذلك في إطار تنسيق السياسات المالية، وقد أسندت هذه المهمة إلى مجلس محافظي البنوك المركزية المغاربية.

ثانيا: اقامه المشاريع المشتركة.

تهدف خطط التنمية إلى استغلال الموارد التي تتوفر عليها الأقطار المغاربية، مما يعمل على ارتفاع الإنتاج المغاربي وذلك يأتي عن طريق الاندماج والتنسيق في الخطط التنموية، مما يؤدي حتما إلى نتائج إيجابية على المستوى المغاربي[21].

ومن هذا المنطلق، أصبح لزاما على الدول المغاربية أن تقوم بالتنسيق في خططها الاقتصادية من أجل التحكم في الموارد المتوفرة لديها واستخدامها على أحسن حال واستثمار الموارد العاطلة لتحقيق التنمية في كافة المجالات، بإعتبارها من الوسائل اللازمة لبلوغ أهداف الإندماج.

ومنه فالتنمية القطرية تعتبر أحد مداخله، وهذا بالضرورة سوف يترك آثارا إيجابية على الاقتصاد المغاربي من جهة، والاهتمام بالتنسيق التنموي في القطاع الزراعي أو الصناعي من جهة اخرى، إذا أريد النجاح لعملية الاندماج.

تأتي إقامة المشاريع المشتركة في إطار استراتيجية تكامل وتوحيد السياسات الاقتصادية، وتتجلى أهمية هذه المشاريع المشتركة في خلق شبكة كبيرة من المنافع والمصالح المتبادلة والمتداخلة بين الدول من الصعب إلغاؤها في أوقات الأزمات بين الدول المغاربية، فكان من الضروري إعطاء ضمانات وامتيازات للأموال المستثمرة في المشروعات المشتركة، وبهذا يتم التصديق على اتفاقية تشجيع

وضمان الاستثمار بين الدول، ولتعزيز جهودها بات من الضروري دعم المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

ومن المشاريع الكبرى المخصصة لتنمية المناطق الحدودية الشرقية الجزائرية التونسية، إنشاء شركة تونسية جزائرية هدفها إنجاز واستغلال مشترك لمعمل" الإسمنت" بناحية تالة ولاية القصرين بتونس، ومشروع حوض " وادي ملاق" الذي يعد من اهم الودية بالبلاد التونسية القادم من القطر الجزائري، ينبع بالشرق الجزائري ويشق الشمال التونسي الى ان يصب في البحر الابيض المتوسط، بدأت به الأعمال منذ سنة 1991، والذي يدخل في إطار السياسة التعاونية الجزائرية التونسية، والهادف إلى تنمية المنطقة الحدودية وتوفير المياه لها[22]، حتى وان لم تحقق الآن الأهداف الاقتصادية المرجوة يكون أداة الى التنوع والاستقرار على المدى البعيد، مما يفرض استغلاله في بعض المجالات الفلاحية المشتركة بين البلدين قدر الامكان لاستيعابه نسبة كبيرة من مخزون المياه تشجع على الاستغلال الامثل لها في مواجهة التحديات البيئية والتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة.

عرفت الحدود الغربية إنشاء شركة جزائرية مغربية هدفها الاستغلال المشترك لمعمل الإسمنت بناحية وجدة المغربية، إلى جانب استثمار منجم غار جبيلات، زيادة على التعاون الجزائري الموريتاني في ميدان الصيد البحري، إضافة إلى تلك الشركات الاقتصادية الجزائرية الليبية، الشركة المشتركة للبناء والتشييد، والشركة المشتركة لحفر الآبار، وشركة الاستكشاف وإنتاج النفط، وشركة الجيوفيزياء وشركة لتصنيع محركات الديزل، وشركة تصنيع السيارات الصحراوية، وشركة لصناعة سيارات الركوب والنقل الخفيف، إلى جانب بروتوكول اتفاق لإنجاز أنبوب غاز بين الجزائر وليبيا وتونس، الموقع عليه بمدينة تونس في 22 مارس 1988[23]، هذا الاتفاق الذي يمنح لتونس فرصة الاستفادة من هذا المشروع، بالاضافة الى اليد العاملة التي ستقوم على التسيير للانبوب العابر للاقليم التونسي، باعتبار ان الاستغلال المشترك يختلف عن ايجار الارض المستغلة لعبور المشروع.

أما على صعيد الطاقة نجد أنبوب الغاز المغاربي الذي يربط بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس منذ عام 1988 والذي يشكل دعامة أساسية في التعاون الجزائري التونسي، وفي بناء صرح المغرب العربي وعنصر هام في التعاون المغاربي الأوروبي[24]، وإلى جانب ذلك يوجد مشروع إنجاز أنبوب الغاز بين المغرب العربي وأروبا و الذي يربط بين الجزائر وإسبانيا والبرتغال عبر المغرب منذ سنة 1991 [25]، والجدير بالذكر أن أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي يعد محورا أساسيا في التعاون الجزائري المغربي ودعم التعاون بين باقي البلدان المغاربية، الشيئ الذي يعكس استفادة تونس كونها تعد منطقة عبور لأنبوب الغاز، من خلال الاستغلال للغاز، من جهة واليد العاملة من جهة أخرى.

ثالثا: التعاون في المجال العلمي والثقافي والاجتماعي

يشكل التعاون بين الدول المغاربية في ميادين العلوم والثقافة، الأرضية الملائمة للانطلاقة في ميدان اللاندماج المغاربي، وفي هذا الشأن أبرمت العديد من الاتفاقيات لدعم التكامل العلمي والثقافي.

1/ الاتفاقيات العلمية:

يشكل التكامل العلمي أحد الاهتمامات المهمة التي يسعى الاتحاد المغاربي إلى تحقيقها، وقد ورد في المادة الثالثة من الفقرة الرابعة من معاهدة إنشاء الاتحاد ضرورة إقامة تعاون بناء يرمي إلى تنمية وتطوير التعليم على كافة المستويات، وذلك عن طريق تبادل الأساتذة والطلبة وإحداث مؤسسات متخصصة في البحث العلمي ومؤسسات جامعية وثقافية بين دول الاتحاد[26].

2/ الاتفاقيات الثقافية:

في هذا المجال أبرمت اتفاقية التعاون الثقافي بين دول الاتحاد ولاتفاقية المتعلقة بجائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي واتفاقية إنشاء مؤسسة ابن خلدون للإنتاج السمعي البصري، واتفاقية الإنتاج السينمائي المشترك، التي أكدت أن الأفلام التي يتم إنتاجها بصفة مشتركة بين دول الاتحاد هي أفلام وطنية في كل قطر مغاربي مما يجعلها تستفيد بكل الامتيازات التي يمكن أن تمنح للأفلام الوطنية بمقتضى القوانين المعمول بها، بشرط أن تنجز هذه الأفلام من طرف شركات لها تجربة في الميدان السينمائي ومعترف بها من طرف السلطات المعنية [27].

يمكن القول أن ميدان التربية والتعليم والثقافة من الميادين المؤهلة لتأكيد التعاون والاندماج بين البلدان المغاربية خصوصا على مستوى الجامعات مما يؤدي إلى تقريب بين المناهج وتوحيد البرامج وتكثيف التبادل بين الأساتذة والطلبة وبين الجامعات المغاربية.

3/ الاتفاقيات في المجال الإعلامي.

يتحقق التعاون في هذا المجال من خلال ربط الصلة بين وكالات الأنباء كمرحلة سابقة لإنجاز وكالة أنباء مغاربية، بوضع خطط للتعاون في المجال الصحفي والتوصية بضرورة التخطيط لإيجاد مركز معلومات يخدم صحافة دول الاتحاد والقيام بإعداد دراسة تتضمن الوسائل الكفيلة لإصدار دورية مغاربية وبرامج التنمية في الأقطار المغاربية[28].

الواقع إن تحقيق ذلك لصالح التكامل الإعلامي المغاربي يتطلب توحيد التشريعات الوطنية والعمل على إعداد اتفاقية تحدد بموجبها التراتيب الإدارية التي تسهل انتقال المنتوج الثقافي، وتذلل

الصعوبات التي تحول دون انتقال فكر الإنسان المغاربي، بالإضافة إلى وضع برامج للتكوين من خلال الزيارات المتبادلة للحصول على مزيد من المعرفة والافادة من المؤسسات الإعلامية القائمة، لكن تبقى هذه الخطوات بطيئة التحقيق لغياب هيئة تتابع تطبيق هذه التوصيات والقرارات ومدى تقدم الاتفاقيات في هذا الجانب.

4/ اتفاقية الشؤون الاجتماعية: يعتبر التعاون في المجال الاجتماعي من الأولويات التي حرص عليها أعضاء الاتحاد، لماله من دور في تحقيق أهداف الاندماج، وقد أدى تطبيق هذا المنهج التكاملي إلى إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا المجال، أهمها **العمل والشؤون الاجتماعية**، ولتحقيق هذه الأهداف الاتحاد تعمل الأقطار المغاربية على توحيد التشريعات في مختلف المهن، والتشريعات الخاصة بالشركات وأحكام السجلات التجارية، وضمان حرية العمل في القطاع الخاص لمواطني كل بلد مغاربي، والمساواة بين الحقوق والواجبات، وفي المنافع الاجتماعية والأجور للعاملين، بأي دولة مغاربية [29].

الرعاية الصحية: وذلك لتوفير العناية والعمل على تنظيم قطاع الصحة وذلك بالتعاون في مجال الخدمات الصحية، كما صادق المجلس على عدد من القرارات منها برامج تعاون في ميدان رعاية الأمومة والطفولة، والتشريع الصحي والأدوات الطبية، والتربية الصحية والصحة المدرسية[30].

يتضح أن التعاون في مجال الصحة هدفه حل المشاكل الصحية المطروحة بين دول الإتحاد والرفع من مستوى القطاع الصحي إلى أعلى مرتبة، والاهتمام الصحي بالشعوب من أجل رفاهيتها.

المحور الثالث: معوقات الاندماج المغاربي.

ان الاندماج في الوقت الراهن هو في طبيعته عملية إرادية بحتة، لا يمكن أن يتجسد ميدانيا إلا برضى واتفاق بين الدول الأطراف، وذلك مهما تعاظمت قوة العوامل والأسباب التي تدفع لقيامها، ومن هنا لا يمكن فهم ظاهرة الاندماج المغاربي ومعرفة عوامل تعثرها دون التطرق إلى العوائق التي تواجهها، تم التركيز على العوائق السياسية لما لها من تأثير كبير في عرقلة إنجاز خطوات هذا المشروع الاستراتيجي، إضافة إلى ما يلعبه العامل السياسي من دور مهم في أية عملية وحدوية.

أولا: ضعف فعالية الإرادة السياسية.

إن أية دراسة للوحدة لا بد وأن يطرق فيها إلى الإطار السياسي الذي تتم فيه، خاصة وأن هذا الجانب يتطلب قدرا من المرونة في التعامل، كتنازل كل دولة في العملية الوحدوية عن جزء من سيادتها في إتخاذ أنواع معينة من القرارات لصالح الإتحاد، ونظرا لأهمية هذه التغيرات المرافقة

للعملية الوحدوية، ونظرا لعمق انعكاساتها على مختلف جوانب الحياة في كل دولة، فإنها لن تتحقق ما لم تتوفر هناك إرادة سياسية، أي ما لم تقرر وتوافق الأجهزة التي تمارس السلطة السياسية في كل دولة، ولا يمكن الاكتفاء بإصدار تلك القرارات للموافقة على قيام الإتحاد، بل الشيء المهم هو وضع تلك القرارات موضع التنفيذ، ومتابعة مسيرتها والعمل على إزالة المعوقات التي تعترضها،

ومن هنا فإن الإرادة السياسية التي تتطلبها العملية الوحدوية ينبغي أن تتميز بجدية في إصدار القرارات والإلتزام بها، أي الإستمرارية في متابعة تنفيذها و تجسيدها ميدانيا، وكل الدراسات تتفق على أن هناك سبب رئيسي مهم يقف حاجزا أمام تنفيذ تلك القرارات، وبالتالي عرقلة الاتحاد، هذا السبب هو غياب الإرادة السياسية اللازمة للعمل للاندماج، بل غياب فعالية هذه الإرادة.

ويمكن القول، أنه من بين أسباب فشل أو تعثر مسيرة الاندماج أيضا، هو ضعف العامل السياسي، وعلى الخصوص ضعف أو غياب فعالية الإرادة السياسية اللازمة للعمل الوحدوي المغاربي منذ بدايته، هذا إلى جانب عوامل أخرى لعبت دورا سلبيا على سير العمل الوحدوي المغاربي، إلا انه كان من الممكن معالجة سلبيتها وتقويمها وربما إزالتها أو تجسيدها، لو كانت فعالية الإرادة السياسية متوافرة، والتزمت التزاما حقيقيا ومخلصا لهذا المسعى المشترك.

ومن هنا فإن استمرار تلك العوامل المعرقلة لعملية التكامل المغاربي يمكن إرجاعه إلى حد كبير إلى غياب الإرادة السياسية اللازمة لهذا الاتحاد[28]، ولذلك تبقى المؤسسات المغاربية بدون روح لدى قادة دول المغرب العربي.

وفي هذا الجانب، من المؤكد أن العقبات في المغرب العربي، والتي تعوق عملية تحقيق الاندماج هي أساسا ذات طابع سياسي، فتباعد واختلاف الأنظمة السياسية المغاربية تشكل عوائق خطيرة أمام الاندماج المغاربي[29]، فحكومات دوله بشكل عام لا تبدي أي حماس تجاه قضايا ومشروعات الاتحاد المغاربي، كما أنها تفضل البرامج التي تتم على مستوى ثنائي بين البلدين، عن الدخول في مشاريع اندماج جماعي، زيادة على انعكاس الخلافات والنزاعات السياسية بين دول الاتحاد المغاربي وتأثيرها في اتخاذ القرارات بل في فعاليتها.

فلو افترضنا أن القرارات الصادرة عن مؤسسات الاتحاد اتخذت بجدية وشرع في تطبيقها، فإنها سوف تصطدم بالواقع الذي يعرف كثيرا من التقلبات الطارئة في العلاقات السياسية بين حكومات وحكام الأقطار المغاربية.

وبعبارة أخرى، فإن الخلافات السياسية التي تنشأ بين حكومات هذه الدول كثيرا ما تؤدي إلى تجميد الاتفاقيات العملية في شأن الاندماج ألمغاربي[30]، وكثيرا ما يكون ذلك التقلب في الحياة

السياسية أسيرة السلطة، كما أن القرارات كثيرا ما تؤخذ ليس على أساس معايير موضوعية دقيقة بل انطلاقا من اعتبارات وعواطف سياسية قطرية أو اعتبارات تتعلق بمصلحة مجموعة ضغط قطرية، صغيرة الحجم لكنها كبيرة الأثر.

وعليه فأن الواقع يكشف عن مدى التأخر في الإنجازات على مستوى الاتفاقيات المبرمة والنتائج في ضوء الأهداف المسطرة، وإن الاختلاف في وجهات النظر هي كلها حقائق معيشة في أي مجتمع إنساني، ولا تكون الإرادة السياسية فعلية وفعالة إلا بقدرتها على حل تلك التناقضات وتجاوز تلك الاختلافات، من اجل تحقيق التوازن بين جميع الأطراف وتسيير العملية الوحدوية، وإذا كانت الإرادة السياسية المغاربية اللازمة للإتحاد تتميز بضعف فعاليتها فإن لهذا الضعف أسبابه وعوامله.

ثانيا : التضارب بين مصالح الدول المغاربية وقضية الصحراء الغربية

من بين الأسباب التي عرقلت الاندماج المغاربي نجد التضارب بين مصالح الدول الناجم عن إدراك الحكومات المغاربية لمصالحها، وإذ تعتبر هذه الظاهرة بنيوية يبقى أن هناك قضية تشكل أحد العراقيل الكبرى أمام سيرورة بناء الاتحاد المغاربي تتمثل في قضية الصحراء الغربية، هذا بالإضافة أن النظرة الواقعية لطبيعة التفاعلات المغاربية منذ استقلال الدول المغاربية، سوف يساعد على حصر المسببات العميقة لعرقلة توحيد المغرب العربي.

ولقد نوه هذا الطرح منذ البداية الى الجهود والأفكار الرامية إلى التوحيد، أو على الأقل توحيد الجهود الرامية إلى توحيد الصف المغاربي إزاء المستعمر، وهكذا تغلب التصور الوطني (بالمفهوم القطري) على التفاعلات المغاربية، ويشكل منذ البداية التصور المغربي ومطالبته بتغيير رسم الحدود مع الجزائر المصدر الرئيسي لتفوق المصلحة الوطنية على المصلحة المغاربية، ولقد تجسد هذا التفوق من خلال الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب، وبالإضافة إلى ذلك تشكل المتغير السياسي وتوعية نظام الحكم كأحد المصادر التي حالت دون تعزيز الجهد الرامي إلى توحيد المغرب العربي.

وفي هذا الإطار نتناول دور التعاون الاقتصادي مع الخارج، من خلال دور المتغير الاقتصادي الأجنبي في الحيلولة دون تحقيق أهداف اتحاد دول المغرب العربي، وعلى الرغم من العراقيل (التحديات) فلا يمكن تصور وجودها دون تأثير متغيرات خارجية فرنسا واسبانيا، ظلت باستمرار تنظر الى منطقة المغرب العربي، بأنه ميدانا تابعا لها، وهو ما يدفع بها الى التدخل بطرق مباشرة وغير مباشرة للحيلولة دون أي انواع للتقارب.

باعتبار صيغ التقارب تهدد مصالحها لا سيما الاقتصادية منها، على اعتبار ان المغرب العربي والذي يتحدد سكانه البالغ عددهم تقريبا 80 مليون نسمة تقريبا حسب توقع 2016 تعد سوقا رائجا لمنتوجات هذه الدول.

وبعد بوادر التواجد الآسيوي في المنطقة خاصة في السنوات الأخيرة، وتطلعات الولايات المتحدة إلى ايجاد موقع لها في دول المغرب العربي، لا سيما الجزائر باعتبارها تحتل مكانة جيو اقتصادية سياسية، وجيو أمنية تؤهلها الى لعب دور التوافق والتوازن في هذه المنطقة وفي افريقيا عموما.

وهكذا فإن ميزان القوة المغاربي قد اتصف منذ البداية بالتنافس بين الدولتين الرئيسيتين في المنطقة أي بين الجزائر والمغرب، وساعدت السياسة المتبعة، والتوجهات السياسية الجديدة في الجزائر على تليين التوجهات الفكرية، وإذ لا يمكن فصل هذا التليين عن طبيعة تطور العلاقات الدولية، مع تفكك الاتحاد السوفياتي، وتعميم النهج الليبرالي، فإن تطور الوضع قد أثبت أن العائق الرئيسي يتمثل في التناقض بين المصلحة الوطنية والمصلحة المغاربية، وذلك في اطار تجانس فكري ملحوظ.

مع التطور الذي شهدته الجزائر في المجال السياسي والاقتصادي والأزمة التي شهدها ويعيشها هذا الوضع، عرفت المغرب تطورات عززت من مكانتها في المنطقة، ولكن لم توظف هذه المكانة في إطار استراتيجية تخدم مصلحة المنطقة، ولا حتى اتحاد المغرب العربي، وإذا كان الشكل الجديد للقطرية يمثل على المدى البعيد تهديدا لعروبة المغرب العربي، وبالتالي معرقلا للمشروع الوحدوي، فإن القطرية الشرعية ذات الانتماء العربي الإسلامي ليست أقل فاعلية على المدى القريب في عرقلة المشروع الوحدوي، ويمكن القول أنه على دول الاتحاد المغاربي أن تقحم هذه القضية الجوهرية في أشغال الاتحاد، وأن تتوصل إلى حل مرض وعادل، وإلا ستبقى عائقا أساسيا أمام مؤسساته القائمة، فبالوصول إلى حل لها يقوى الاتحاد ويتحقق الاندماج، وإذا تصاعدت يمكن أن تكون عاملا أساسيا في ضعف كيان الاندماج.

الخاتمة

إن الاندماج المغاربي قد استطاع أن يحقق العديد من الأهداف التي أنشئ من أجلها وتتمثل أساسا في المؤسسات التي أقامها، لذلك فهو يمثل رافدا إضافيا للعمل المغاربي المشترك، وهو يعطي قوة بعث جديدة ويتيح الفرصة للاشتراك في مواجهة المشكلات الناشئة عن تعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدهور شروط المبادلات التجارية وتعثر انتقال التكنولوجيا وتزايد عبء المديونية، مما يستدعي التفكير في تصورات وآليات عملية تؤدي إلى التنسيق من أجل الاستخدام الأفضل للموارد البشرية والاقتصادية.

إن التجربة من ناحية الاتفاقيات المؤسساتية تعتبر تجربة متقدمة رغم أنها لم تحقق المنافع والمصالح المتبادلة، فالمبادلات التجارية على سبيل المثال لا تعكس الصورة الحقيقة للإمكانات

المتوفرة في المنطقة المغاربية، فحساب التبادل والتعاون التجاري يعطي أرقاما تخالف الخطاب السياسي الذي يتحدث عن الأخوة والتضامن ونحو آفاق واعدة بالاندماج.

والواقع يعيشه كل مواطن مسافر بشكل مستمر، عندما يصل إلى نقطة حدودية ومثال ذلك الاتفاقية المغربية لنقل البضائع والأشخاص والعبور المبرمة في إطار الاتحاد والتي لم تنفذ بشكل كامل خاصة بين الجزائر والمغرب، وبعد قطع الحدود بين البلدين لتعود بذلك العلاقات إلى الوراء.

أخيرا يمكن القول أنه ليس من اليسير استشراف مستقبل هذا الاتحاد من خلال نصوصه التأسيسية أو بقراءة نتائج التجارب الوحدوية السابقة في المغرب العربي، وإن أعتبر خطوة أولى تفسح المجال لتحقيق خطوات أخرى فهو مجرد إطار مؤسس، ويتضح ذلك من خلال خلو نصوص معاهدة الاتحاد من الإشارة إلى الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق الأهداف المجملة.

الهوامش

(1) مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة، المركز العربي للأبحاث وبناء السياسات، الدوحة، 2014، ص 123.

(2)جريدة الخبر الجزائرية، العدد 1541، السنة السادسة، 30 نوفمبر 1995، ص 2

(3) محضر اجتماعات اللجنة المالية المتفرعة عن لجنة المغرب العربي .

(4) المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي.

(5) اتفاقية إقامة الوحدة الجمركية.

(6) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 1992/03/04

(7) المادة الثالثة من الاتفاقية التجارية والتعريفية.

(8) المرجع نفسه.

(9) المادة 13 من معاهدة الإتحاد و المادة 23 من الاتفاقية التجارية والتعريفية.

(10) المادة الثانية والعشرون من الاتفاقية التجارية والتعريفية.

(11) محضر اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بالاقتصاد والمالية.

(12) المادة 2 من القرار المنشئ للجان الوزارية المتخصصة لاتحاد المغرب العربي.

(13) البيان الختامي للدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد.

(14) القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية المنعقدة في الجزائر.

(15) قرار مجلس رئاسة الاتحاد، الدورة العادية المنعقدة بالجزائر، 21 – 23 جويلية 1990.

(16) القرار السابق الذكر.

(17) ندوة الهجرة العربية العامة و المغاربية خاص إلى الاتحاد الأوربي و انتقال الأشخاص و الأموال في دول اتحاد المغرب العربي،مجلة دراسات دولية، عدد 57، 1995/4، ص 108

(18) المادة 1/16 من الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول الاتحاد.

(19) أنظر نص الاتفاقية في: الجريدة الرسمية، العدد 6، السنة 28، الصادرة بتاريخ 1991/02/06.

(20) اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال.

(21) أنظر محضر اجتماع الدورة السادسة للجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية.

(22)صبيحة بخوش، التكامل المغاربي، طموحات ومعوقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 165.

(23) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 31، الصادرة بتاريخ 1993/08/03.

(24) المرجع نفسه.

(25) جريدة الخبر الجزائرية، العدد 1813، السنة السابعة، 1996/11/10، ص 2 .

(26) الاتفاقيات العلمية من قرار مجلس رئاسة الاتحاد، ر10 /ت/1990 .

(27) المادتان : 1 و 2 من اتفاقية الإنتاج السينمائي المشترك .

(28) توصيات المجلس الوزاري للثقافة والاعلام المغاربي المنعقدة، الجزائر، 13 نوفمبر 1991.

((29) محضر اللجنة الفرعية المغاربية للشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية، المحرر بتونس، بتاريخ 1988/12/14

(30) المادة 2/5 من اتفاقية التعاون الصحي بين دول الاتحاد.